

## الحملة القمعية السعودية

سارة عزيزة كاتبة تقيم في ولاية نيويورك الأميركية

في مساء يوم 26 سبتمبر/أيلول من العام الماضي 2017، كانت لجين الهذلول (28 عاماً)، الناشطة في مجال حقوق المرأة ذات الشعر الكثيف الداكن والعينين البنيتين الثاقبتين، تجلس في منزلها في الرياض متطلعةً إلى هاتفها الذكي. انهالت مجموعة من الإخطارات على شاشة هاتفها، بينما تدفقت رسائل تُعبر عن الصدمة والفرح والتكهنات على حساباتها على الشبكات الاجتماعية. فقبل لحظات، تحول يوم الثلاثاء إلى يومٍ تاريخي، إذ أصدر الملك سلمان آل سعود عبر التلفزيون الحكومي مرسوماً ملكياً مذهباً يمنح المرأة السعودية حق قيادة السيارات بعد طول انتظار. ابتهج ملايين السعوديين بهذا الإعلان المفاجئ، الذي نُسق بالتزامن مع حدثٍ صحفي في واشنطن العاصمة [وثناء حار](#) من الرئيس الأميركي دونالد ترمب. إذ كانت الحكومة لعقودٍ من الزمان صعبة المراس في ما يتعلق بقضية حق المرأة في القيادة، وكانت تقف دوماً في صف رجال الدين المحافظين الذين برروا حظر قيادة المرأة للسيارة على أسسٍ دينية. واعتبرت منظمات حقوق الإنسان هذا الحظر الفريد من نوعه في العالم انعكاساً لموقفٍ قمعي أوسع نطاقاً تجاه المرأة، وطالبت منذ فترة طويلةً بإلغائه. حتّى أنّ أكثر المدافعين جدياً عن هذا الحق كانوا يعتقدون قبل ساعاتٍ من إصدار المرسوم أنّ مثل هذا التحول لا يمكن تصوره.

حين علمت الخبر، شعرت الهذلول بفيضٍ من العواطف في تلك الليلة الدافئة السارة منذ عام مضى، لكن لم ينتابها الشعور بالمفاجأة. كان لديها بالفعل أيام لاستيعاب هذه التطورات، بعد أن [تلقت أخباراً](#) بالإصلاح القادم من الحكومة السعودية نفسها. إلا أنّ المكالمات الهاتفية التي وصلتها من الديوان الملكي لم تكن سارةً؛ فبعد إبلاغ الهذلول عن الإعلان الوشيك، كان المسؤول الحكومي قد أصدر لها تعليماتٍ بالامتناع عن التعليق علناً على الإصلاح، حتى لو كان تعليقها إشادةً.

وباعتبار الهذلول إحدى أبرز الناشطات في البلاد، تتمتع بحضورٍ كبيرٍ نشط على الشبكات الاجتماعية، كافحت للالتزام بالتعليمات. وبالنظر إلى مرسوم الملك، ذهب تفكيرها عبر السنوات التي قضتها في مناصرة حق النساء في القيادة، من بين حقوقٍ اجتماعية ومدنية أخرى للنساء، [والاهتمام الدولي](#) الذي حشدته من أجل القضية. تذكّرت احتجازها لمدة 73 يوماً قبل سنتين فقط بعد إلقاء القبض عليها لمحاولتها قيادة سيارة داخل المملكة، وهي تجربة هزّتها بعمق دون أن تردعها. ودارت في ذهنها صور أمها وأخواتها وزميلاتها الناشطات وصديقاتها. إذ سنوثر استطاعتهن القيادة

تأثيراً كبيراً في حياتهن اليومية، بدءاً من زيادة فرص العمل وصولاً إلى مجرد الفرحة البسيطة بحرية التنقل والحركة. حتى أنها تجرأت على تصور أنّ هذا التغيير في السياسات كان علامةً على أنّ النظام السعودي قد يكون منفتحاً لمزيدٍ من الإصلاحات الأساسية. وحتى مع التحذير الذي تلقته من الديوان الملكي والذي ظل صدها يتردد في أذنها، حاولت الهذلول النشطة أن تُعبر عن سعادتها وأملها المؤقتين.

لم تكن هي الوحيدة التي تلقت أوامر بالسكوت ليلة الثلاثاء. إذ وجّهت الحكومة أوامر مماثلة إلى العديد من المدافعات عن حقوق المرأة في الأيام السابقة، بما في ذلك ناشطتين كانتا خارج البلاد في ذلك الوقت، وطُلب منهن التزام الصمت عندما أُذيعت الأخبار عن منح حق القيادة. وقالت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان، طلبت عدم ذكر اسمها خوفاً من انتقام النظام: "فهمنا من تعليماتهم أنّهم لا يريدون أن يُنسب الفضل للناشطين في إحداث هذا التغيير، فالرسالة كانت أنّ هذه أوامر عليا أصدرها الملك، وليس نتيجة لحملات الناشطين". امتثل معظمهن للأوامر، مع أنّ الهذلول خاطرت بنشر تغريدة واحدة، غير مؤذية لها على ما يبدو، قالت فيها: "الحمد لله". اتصل بها بعد مدةٍ وجيزة شخصٌ تابع للحكومة ونّبها إلى الانصياع إلى تعليمات الديوان الملكي.

كانت المكالمات الهاتفية المنذرة بالسوء، التي صاحبت الإعلان التاريخي، تجسيداً لمرحلة جديدة غريبة كان يمر بها الناشطون من أمثال الهذلول. إذ شرعت الحكومة السعودية في عام 2016 تحت قيادة ولي العهد محمد بن سلمان في حملة "رؤية 2030" الضخمة من أجل "التحول الوطني"، ووعدت بإصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة، بما في ذلك الحقوق الموسعة للنساء. لم يحدث من قبل أن بثت الحكومة، التي عادةً ما كنت مُقيّدة تحت قيادة نخبة دينية متشددة جداً، رسالة إصلاح حماسية على هذا النحو. لكن في الوقت نفسه، كانت الحكومة تُراقب المدنيين من مختلف المذاهب السياسية والدينية مراقبةً متزايدة، وتعتقل رجال الدين المعارضين سياساتها، والصحفيين المعتدلين على حد سواء، وتمارس ضغوطاً متزايدة على وسائل الإعلام الرسمية لتنشر تقارير مؤيدة للحكومة، حسبما قالت مصادر داخل الصحافة السعودية لموقع **The Intercept** الأميركي. وقالت هبة زيادين الباحثة البارزة في شؤون المملكة العربية السعودية في منظمة **Human Rights Watch**: "لقد أوضحت الدولة أنّ جميع الإصلاحات المأمولة كان لا بد أن تنجزها الدولة وحدها بقراراتٍ عُليا وفق شروط الحكومة".

ما زالت الهذلول والنشاطات أمثالها، كما كُنَّ منذ عام، يتمنين أن تؤدي تحركات الإصلاح التي أيدتها الدولة إلى خلق ظروفٍ للتقدم في قضايا أخرى، مثل حقوق السجناء السياسيين، وقوانين

وصاية الرجل في المملكة، التي تُخضع النساء لإرادة "ولي الأمر" الذكر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والمدنية. قالت إحدى الناشطات، متحدثَةً عن العام الماضي: "لم نكن متيقنين من مدى جدية الحكومة بشأن وعودها، لكننا اعتقدنا أنه ربما يمكننا العمل في إطار النظام واستغلال تصريحاتها للدفع باتجاه التغيير الآن. كنا نظن أنه يمكننا تقديم أنفسنا كحلفاء، لدعم عملهم، وأنهم ربما يقبلوننا ويرحبون بنا".

بالنسبة للهزلول، لم يَدُم هذا الأمل طويلاً. فابتداءً من 15 مايو/أيار من العام الجاري 2018، أي قبل أسابيع من نهاية الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، بدأت الحكومة سلسلة من الاعتقالات استهدفت ناشطين بارزين. وكانت الهزلول من بين أول من اختفوا في غياهب الحجز، إلى جانب إيمان النفجان وعزيزة اليوسف، وهما من زميلاتها المدافعات عن حقوق الإنسان والإصلاح. وفي الوقت نفسه، بدأت صورهن في الانتشار على وسائل الإعلام المحلية وعلى الإنترنت، مصحوبة باتهامات من الدولة بالخيانة والتواطؤ مع حكومات أجنبية. وانتشر هاشتاغ، [#AgentsofEmbassies](#)، على نطاق واسع وكذلك التكهات بأن الهزلول كانت عميلة قطرية تنوي إلحاق الأذى بالدولة السعودية.

وكانت الاعتقالات أحدث مثال على تكتيك جديد موسع تنتهجه المملكة باستخدامها قوانين مكافحة الإرهاب لإسكات المعارضة. إذ قالت زيادين: "في السنوات القليلة الماضية، كان هناك اتجاه متزايد نحو استخدام الخطاب القومي واتهامات بالإرهاب لسحق أي شخص قد يشكك في الدولة". وتسمح هذه الادعاءات للسلطات بأن تحتجز الأشخاص لشهور دون محاكمة وأن تحاكمهم في ما يسمى "المحكمة الجزائية المتخصصة"، حيث يمكن أن يواجهوا عقوبات قاسية على جرائم لا تنطوي على العنف.

وأضافت زيادين: "لقد رأينا هذا الأسلوب يُستخدم ضد المحافظين والليبراليين على حد سواء"، مستشهدة بسلسلة من الاعتقالات في سبتمبر/أيلول من العام الماضي 2017، [اعتقلت](#) فيها الحكومة مجموعة من رجال الدين والأكاديميين والصحفيين [بتهم](#) مماثلة بالخيانة. (لم ترد السفارة السعودية في العاصمة الأميركية واشنطن على طلبٍ للتعليق).

وفي نهاية يونيو/حزيران الماضي، رحَّب العالم بحصول النساء في المملكة على حقهن في القيادة للمرة الأولى. ولكن في هذه الأثناء، ظلت الهزلول وزميلاتها بمعزل عن العالم الخارجي. وبعد ذلك بثلاثة أيام فقط، اعتُقلت هتون الفاسي -الأكاديمية البارزة المتخصصة في تاريخ المرأة والمدافعة

عن الإصلاح منذ فترة طويلة- بتهم غير معروفة. وفي الشهر التالي يوليو/تموز، أُلقت السلطات القبض على الناشطين المعروفين سمر بدوي ونسيمة السادة، رغم توقفهما إلى حد كبير عن أنشطتهما على الإنترنت بعد أن شهدنا حملة القمع ضد قريباتهن.

في غضون ذلك، صمت ناشطون آخرون أو غادروا البلاد بهدوء مع عدد متزايد من المحافظين والأكاديميين والصحفيين ورجال الأعمال. وقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي غادر البلاد لتجنب الاعتقال: "هناك شعور الآن بأنه حتى لو لم تكن ناشطاً، فمجرد أن يكون لك رأي هو أمر خطير. ليس لدي الآن أي أمل لممارسة نشايطي الحقوقي داخل المملكة". حجب موقع **The Intercept** اسم الناشط الحقوقي وبياناته مثل العديد من الناشطين في هذا التقرير، بناءً على طلبهم من أجل حمايتهم وحماية عائلاتهم.

وذكرت زيادين أنّ الحملة ليس لها مثيل من قبل في السعودية. وقالت: "إنّ حجم هذه الإجراءات الصارمة وشدتها أمراً غير مسبوقٍ بالفعل. حتى الناس خارج المملكة يخشون التعبير عن رأيهم. لقد توقف كل النشاط الموجه لحركة الإصلاح الشعبية التي بنيت على مدار السنوات الأخيرة".

ونتيجةً لذلك، فبعد أقل من عامين من خطة الحكومة التي مدتها 24 عاماً لإصلاح المملكة، وإبرازها كدولة تقدمية بين الديمقراطيات الليبرالية في العالم، انتقلت حدود المعارضة السعودية انتقلاً شبه كامل إلى الخارج.

لم تُقدّم السعودية، التي تُعدّ واحدةً من آخر الملكيات المطلقة المتبقية في العالم، الكثير في سبيل دمج المدنيين وإشراكهم قط. ومع ذلك، شهدت المملكة الكثير من الحركات الداعية للإصلاح السياسي، وإن كانت هامشية، على مدار تاريخها الذي يصل إلى 86 عاماً. وعلى الأقل منذ سبعينيات القرن الماضي، غدّى الأكاديميون والمنظمون إلى حدٍ ما، ومعظمهم من السيدات، شبكة من "الصالونات" تستخدم المنازل الخاصة كأماكن تجمع للحوار السياسي والفكري. وكانت أول مظاهرة احتجاجية للمطالبة بحق المرأة في القيادة في عام 1990، عندما قادت 47 سيدة السيارات في شوارع العاصمة السعودية الرياض. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت مجموعات أصغر، مثل "[إصلاحيو جدة](#)"، وجمعية الحقوق المدنية والسياسية، والاتحاد لحقوق الإنسان، ومركز عدالة لحقوق الإنسان، لتعزيز الحقوق المدنية والمساءلة الحكومية.

لقد دفعت هؤلاء الناشطات، وكثير من أحبائهن، ثمناً كبيراً في سبيل قضيتهم. إذ تعرضت النساء اللواتي شاركن في مظاهرة القيادة في عام 1990، والمعروفات بـ "[السائقات](#)"، للاعتقال أعقبته سنوات من الوصمة الاجتماعية والنكسات المهنية. وتعرضت أخريات للمضايقات والاعتقال والسجن وحتى التأديب البدني. وقد أدرجت الدولة منظمات مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية ضمن المؤسسات غير القانونية. وفي الوقت نفسه، أدت الاحتجاجات المتكررة من الأقليات الشيعية في البلاد إلى مواجهة عنيفة مع قوات الأمن الحكومية.

وتصبح حدة الدولة أكثر ترويعاً بسبب إنفاذها التعسفي. إذ تفتقر المملكة العربية السعودية إلى دستور رسمي، وتعتمد بدلاً من ذلك على مجموعة واسعة ومرنة من الفتاوى إلى جانب المراسيم الملكية. وفي معظم فترات تاريخ المملكة، كان قانون العقوبات [مُعرضاً كذلك](#)، مما سمح للدولة بمقاضاة الناشطين والمعارضين وفقاً لهواها. قال أحد الصحفيين السعوديين، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لحماية أسرته: "حتى وقت قريب، لم تكن هناك خطوط واضحة بشأن الجريمة والعقاب. لقد كان مرعباً أن يلقى القبض عليك لأسباب سياسية. كان هناك شعور بأن أي شيء يمكن أن يحدث لك". (جديرٌ بالذكر أنّ الحكومة وضعت في السنوات الأخيرة بعض الأنظمة الجزئية الاسترشادية للبت في جرائم معينة، لكن هذه القوانين الفضفاضة ما زالت تترك الكثير للتأويل).

ومع ذلك، فبينما كانت الدولة عازمة دائماً على قمع الاحتجاج السياسي، شهدت السنوات القليلة الماضية انعطافة حادة. ففي عام 2008، وبسبب ضغوط من جهود مكافحة التطرف الأميركية في المنطقة، أنشأت الحكومة السعودية محكمة جزائية متخصصة مكلفة بالبت في قضايا الإرهاب. وبعد ذلك بمدةٍ وجيزة، بدأت منظمات حقوق الإنسان في [إثارة المخاوف](#) من إساءة استخدام المحكمة لمقاضاة المعارضين الذين لا تنطوي أنشطتهم على العنف. وقد نمت هذه المخاوف مع إصدار قانون العقوبات الخاص بجرائم الإرهاب وتمويله في عام 2014، الذي أدى إلى فرض عقوبات قاسية على مجموعة كبيرة من الجرائم فضفاضة التعريف. وحُكم على وليد أبو الخير، وهو أول ناشط [أدين](#) بموجب هذه القوانين الفضفاضة في عام 2014، بالسجن لمدة 15 عاماً والمنع من السفر لمدة 15 عاماً بعد أن تحدث عن حقوق الإنسان ووقَّع على عريضة تنتقد الحكومة.

ومنذ فرض قانون 2014، وسَّعت الحكومة من نطاق سلطاتها لمكافحة الإرهاب، وكان آخرها [تعديل تشريعي في عام 2017](#) نقل الكثير من صلاحيات التقاضي الخاصة بالمحكمة المتخصصة من وزارة الداخلية إلى مكاتب منشأة حديثاً ترفع تقاريرها مباشرة إلى الملك. وتشمل النسخة الأخيرة من القانون، مثل سابقاتها، مجموعة واسعة من الجرائم الغامضة، مثل "إزعاج النظام العام للدولة"

و"تعريض وحدتها الوطنية للخطر". كما تُجرم أي تصويرٍ للملك أو ولي العهد "يُشوه سمعة الدين والعدالة تشويهاً مباشراً أو غير مباشر". ويسمح القانون كذلك بالحبس الاحتياطي لمدة تصل إلى 12 شهراً مع التجديد غير المحدود، مع الحد من حق المعتقل في الاستعانة بمستشار قانوني. وفي مايو/أيار من عام 2017، [أعلن](#) أحد تقارير الأمم المتحدة أنّ قوانين مكافحة الإرهاب في السعودية تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان "لتجريمها مجموعة واسعة من أعمال التعبير السلمي".

استندت الحكومة إلى قوانين مكافحة الإرهاب هذه عندما [اعتقلت الهذلول للمرة الأولى في عام 2014](#). إذ أُلقي القبض عليها في أحد أيام الشتاء على الحدود السعودية الإماراتية أثناء محاولتها قيادة سيارة إلى داخل المملكة. كانت الهذلول، التي تبلغ من العمر وقتئذٍ 25 عاماً، مع رفيقتها ميساء العمودي (33 عاماً) أول امرأة تتعرض للتهديد بالملاحقة القضائية أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وظلت محتجزة لمدة 73 يوماً. قالت إحدى الناشطات المقربات من السيدتين: "كانت هذه صحوه لإيقاظنا، لقد توقعنا بعض رد الفعل ضد نشاطنا بالطبع، لكننا ظننا أنه سيكون مجرد استجواب، وليس السجن. ولكن بعد ذلك، بدأنا نشعر أنّ الحكومة يمكن أن تُخفينا في أي لحظة".

بعد هذه اليقظة، نقل العديد من الناشطين تنظيمهم بالكامل عبر الإنترنت، وغالباً ما يستخدمون أسماء مستعارة لحجب أنفسهم عن الدولة. وظهرت بضع حملات عبر الإنترنت. ففي عام 2014، أطلق الناشطين على تويتر هاشتاغ [IAmMyOwnGuardian#](#)، ضمن هاشتاغات أخرى، داعين إلى إنهاء قوانين وصاية الرجل القمعية في المملكة. وحصلت العريضة التي طبعتها الناشطة عزيزة اليوسف وسلّمتها شخصياً إلى الديوان الملكي على 14000 توقيع. وعند وصولها بالعريضة في يدها، طُرِدَتْ وأُخبرت بإرسال العريضة بالبريد، وهو ما فعلته لاحقاً. وفي عام 2015، أطلقت مجموعات نسوية عريضة أخرى باسم "بلدي"، للضغط من أجل الحصول على حق النساء في المشاركة في الانتخابات البلدية. وقد مُنح هذا الحق في نهاية المطاف، لكنّ العديد من الناشطات البارزات، بما فيهن الهذلول، مُنعن صراحة من الترشح.

على الرغم من هذه المعاملة المزدرية، ومع أنّ الانتخابات المحلية لم تقدم سوى القليل من التأثير الواقعي، فإنّ هذا الانتصار ظلّ يُعدّ فوزاً رمزياً للحركة النسوية. وقالت إحدى الناشطات التي تعيش الآن في الخارج: "لفترة من الوقت، كنا نشهد بعض التغييرات الصغيرة جداً، ولكنها ما زالت تحدث". وعموماً، يشير الناشطون إلى شعور متزايد بالخوف رغم ذلك، قائلين إنّ الحلول البديلة السابقة، مثل طرق الالتفاف حول إظهار النقد بلغة الاعتدال والقومية والإصلاح لم تعد تضمن

سلامتهم. وقالت: "لطالما ظننا أننا إذا قدمنا أنفسنا كحلفاء للحكومة يريدون العمل معها، سنكون بأمان. لكن هذا التفكير تغيّر بعد وصول محمد بن سلمان إلى السلطة".

وفي بعض الحالات، استهدفت الحكومة أفراد عائلات المعارضين المتهمين، حسبما أبلغ أحد الناشطين المخضرمين موقع **The Intercept**، بما في ذلك منعهم من السفر. وقالت زيادين من منظمة **Human Rights Watch**: "يُعد حظر السفر شكلاً غير شائع من أشكال القمع التي تمارسها الدولة. وتمنع الحكومة في كثير من الأحيان الناشطين أو أفراد عائلاتهم من مغادرة البلاد، والبعض لا يكتشف ذلك قبل الوصول إلى المطار". وأفاد آخرون ممن شاركوا في الصالونات أو الأندية الأكاديمية أو غيرها من أماكن تجتمع الحوارات الثقافية والسياسية بأنهم خضعوا للمراقبة من جانب عملاء الحكومة، أو تلقى مكالمات هاتفية مزعجة تحذرهم لوقف أنشطتهم.

دفع جو الخوف المتنامي البعض إلى مغادرة البلاد، بما في ذلك الصحافي السعودي جمال خاشقجي، رئيس التحرير السابق بإحدى الصحف السعودية، الذي قال إنه بدأ يواجه تدقيقاً بعد نشر مقالات مؤيدة للانتقاضات الشعبية واسعة النطاق المعروفة باسم الربيع العربي. وقال خاشقجي (59 عاماً) وتعود أصوله إلى مدينة جدة: "لقد أوضحت الحكومة أنها لم تكن سعيدة بي آنذاك". تحدثنا عدة مرات خلال صيف عام 2018، وكان صوته الحازم مصحوباً بالأسف. وقال لي خاشقجي الذي كانت عيناه الثاقبتان مُنهكتان في الأشهر الأخيرة: "كان هناك دائماً اتفاقٌ ودّي بين الدولة ووسائل الإعلام بنشر أشياء معينة أو الاحتفاظ بأشياء أخرى دون نشر، وقد سار هذا الاتفاق على نحوٍ سلس للغاية. لكننا بعد ذلك بدأنا نشهد المزيد من الضغط المباشر على الصحفيين لنشر قصص مؤيدة للحكومة فقط. وطلب من بعض الأشخاص توقيع تعهدات ولاء. ومنع البعض كذلك من الكتابة أو أوقف نشر أعمدتهم الصحفية. ساءت الأمور بالنسبة للناشطين أيضاً أو الأشخاص الذين لديهم آراء انتقادية. كانت الحكومة تبعث برسالة مفادها أنه إذا لم تكن معنا، فأنت ضدنا". انتقل خاشقجي إلى الولايات المتحدة في يونيو/حزيران من عام 2017. وغادرت ميساء العمودي، زميلة الهذلول، كذلك إلى الخارج بعد وقت قصير من إطلاق سراحها من السجن.

ومع ذلك، يبدو أنّ جهود الدولة السعودية في قمع المعارضة تمتد إلى ما هو أبعد من حدود البلاد. إذ أفاد العديد من الناشطين السعوديين، الذين طلبوا اللجوء في الولايات المتحدة وأوروبا، بأنهم تلقوا مكالمات هاتفية من السفارات السعودية في البلدان المضيقة لهم. وشملت المكالمات مطالبات للناشطين بالمجيء إلى السفارة لأسباب غير معلنة. وقال أحد الناشطين الذين تلقوا أحد هذه الاستدعاءات: "لن أذهب أبداً. من يدري ماذا سيحدث؟ أخشى أن يُرحّلوني". (جديرٌ بالذكر أنّ منذ

عام 2015 ، اختفى ثلاثة أمراء سعوديين انتقدوا العائلة المالكة أثناء وجودهم في الخارج، ويُعتقد أنهم أُعيدوا قسراً إلى المملكة).

دارت هذه المخاوف بالتأكيد في عقل خاشقجي يوم الثلاثاء الماضي 2 أكتوبر/تشرين الأول عندما اقترب من القنصلية السعودية في اسطنبول. إذ كان خاشقجي يسعى للحصول على الوثائق اللازمة للزواج من خطيبته التركية خديجة التي طلبت حجب اسمها الأخير. وقالت خديجة إنَّ خاشقجي طلب منها قبل أن يدخل القنصلية في نحو الساعة الواحدة والنصف ظهراً باستدعاء السلطات التركية إذا لم يعد. وانتظرت خديجة خارج القنصلية حتى بعد منتصف الليل، لكن خاشقجي لم يظهر قط. نفت الحكومة السعودية اعتقال المعارض، زاعمة أنه غادر السفارة بمحض إرادته. وبينما لم تُظهر اللقطات الأمنية التي حصلت عليها السلطات التركية أي إشارة على خروج خاشقجي من القنصلية السعودية، أفادت صحيفة **The New York Times** الأميركية بأنَّ عدة سيارات دبلوماسية شوهدت تدخل مجمع القنصلية وتخرج منه. وما زال مكان خاشقجي مجهولاً.

واليوم، تمتلئ الشوارع السعودية بمزيجٍ من الأمل والحيرة، وشعورٍ متزايدٍ بالوطنية لدى البعض. إذ يتفق معظم السعوديين، على مختلف المستويات سواء الذين يشعرون بالإثارة أو الخوف، على أن بلادهم تعيش لحظة تغيير عميقة، وهي رسالة تروجها الحكومة نفسها بشراسة عبر لوحات إعلانية برعاية الدولة ولافتات في الشوارع وحملات على شبكات التواصل الاجتماعي تردد شعارات الكبرياء الوطني والوعد بنهضة سعودية تجسدها رؤية 2030 وأجندة الحكومة الشاملة لإصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية السعودية. وتصور الأعمال الفنية الملكية، بدءاً من مراكز التسوق مروراً بمردهات الفنادق إلى المطارات، مؤسس الدولة السعودية، الملك عبد العزيز، إلى جانب العاهل السعودي الحالي الملك سلمان، الذي غالباً ما يكون محاطاً بورثته الواضح محمد بن سلمان البالغ من العمر 33 عاماً.

قدّم بن سلمان نفسه باعتباره مهندس تجديد المملكة الموعود منذ إعلان رؤية 2030 في أبريل/نيسان من عام 2016. ومنذ ذلك الحين، عزّز ولي العهد سلطته سريعاً، إذ قوّض بروتوكول الحكم التقليدي وأقال عشرات من المسؤولين الذين عيّنتهم الحكومة وقاد تغييرات مفاجئة في القطاعات الاقتصادية والعمالية والدينية. وقد قلبت بعض هذه التغييرات المعايير المحافظة التي انتهجتها المملكة السعودية على مدار عقود طويلة، مثل قرار السماح للنساء بقيادة السيارات وحضور الأحداث الرياضية أو افتتاح دور عرض وقاعات حفلات موسيقية. وسعيّاً لتشجيع قوة عاملة محلية أكثر تنوعاً وانخراطاً، أشرف ولي العهد على برامج لتحفيز الشركات على توظيف



السعوديين، إلى جانب سياسات جديدة للحد من القوى العاملة المهاجرة الضخمة في البلاد. وخفف ابن سلمان كذلك القيود المفروضة على الاستثمارات الخارجية سعياً لجذب رأس المال الأجنبي وتوَدَّد إلى بعض شركات التكنولوجيا العملاقة مثل أمازون وأبل، وأعلن خطأً لإنشاء مدينة مستقبلية تقودها الروبوتات تحمل اسم مدينة نيوم.

في الواقع، تتمثل إحدى ركائز رؤية 2030 في إعادة تأهيل صورة المملكة العربية السعودية -التي لطالما عانت الارتباط بالتطرف الديني والقمع القائم على أساس النوع الاجتماعي- في الخارج. وروَّج ابن سلمان، في سلسلةٍ من المقابلات الشهيرة جداً التي أجراها مع الصحافة الغربية في عام 2017، لفكرة أنه "يعيد" الإسلام في المملكة إلى جذوره الحقيقية المعتدلة. وواعد ولي العهد أيضاً بأن التغيير سيكون سريعاً، قائلاً: "لن نهدر ثلاثين عاماً من حياتنا نكافح الأفكار المتطرفة. سندمرها الآن وفوراً". وفي ما يبدو أنه التزاماً بهذا الوعد، أسكتت الحكومة العديد من الشخصيات الدينية المحافظة في البلاد، لاسيما في سلسلة من الاعتقالات جرت في شهر سبتمبر/أيلول الماضي شملت العديد من رجال الدين البارزين، بالإضافة إلى تحجيم سلطة الشرطة الدينية التي كانت مخيفة في السابق.

تحمَّس كثيرون في الغرب لاحتضان رواية ابن سلمان. إذ أشاد توماس فريدمان الصحفي في صحيفة *The New York Times*، بولي العهد قائلاً إنه يجسد "الربيع العربي للمملكة العربية السعودية أخيراً"، وأعلن العديد من السعوديين أيضاً سعادتهم بعودة ابن سلمان وأعربوا عن ارتياحهم بصورة البلاد الجديدة المعتدلة في الخارج. جدير بالذكر أن ما يقرب من 70% من السكان السعوديين هم دون سن الثلاثين عاماً ويميلون إلى أن يكونوا أكثر تقبلاً لعودة رؤية 2030. إذ قالت نادية، وهي مواطنة سعودية تبلغ من العمر 28 عاماً وحُجِب اسمها الأخير من جانب موقع *The Intercept*: "للمرة الأولى في حياتي، أفخر بأنني سعودية. اضطرت طوال حياتي إلى تحمُّل عبء أحداث 11 سبتمبر/أيلول كلِّما سافرت إلى الخارج. هذا ما كنَّا معروفين به، لكن الآن، وعلى نحوٍ مفاجئ، أصبح شيئاً جيداً أن تكون سعودياً".

ومع ذلك، وراء تلك الآراء المنتقاة بعناية، نجد أن تنفيذ ابن سلمان جدول أعماله قد قلب التوزيع التقليدي للسلطة في المملكة رأساً على عقب. إذ قال رامي خوري الزميل البارز في كلية كينيدي بجامعة هارفارد والأستاذ بالجامعة الأميركية في العاصمة اللبنانية بيروت: "لقد كان الملك دائماً هو الشخص الأقوى في المملكة العربية السعودية، لكنَّه كان دائماً يحكم عبر نظام مُعقَّد من الآليات والمجالس وبنوعٍ من التوافق مع الأمراء ورجال الأعمال والزعماء الدينيين، الذين يجتمعون معاً

من وراء الكواليس. لكن ما فعله ابن سلمان هو أنه ركّز كل السلطة بين يديه في كل مجالات الحياة الرئيسية. وأصبح يسيطر على الشؤون السياسية والدينية والاقتصادية والنفطية والعسكرية والاجتماعية وشؤون الإعلام. ويتحكم في زمام كل أبعاد الحياة الرئيسية تحكماً مباشراً أو غير مباشر. لقد تغيرت جميع القواعد من جانب واحد".

سمح ذلك لولي العهد بالبدء في تنفيذ إصلاحات جذرية بسرعة البرق، لكنّ خوري قال: "في ظل هذا النوع من الحكم الاستبدادي، لا يوجد مجالاً لحوارٍ سياسي أو مدني. لا يريد ابن سلمان أي مساءلة وقد أوضح أنّه يريد أن يكون مسؤولاً تماماً عن كل شيء". وتكهّن خوري بأنّ ذلك هو السبب الحقيقي وراء أوامر إسكات المعارضة والقمع والاعتقالات. وأضاف خوري إنّ "ابن سلمان الآن، بخلاف أسلافه الذين سجنوا الناشطين والمعارضين باستمرار، أي معارضين محتملين في المستقبل إسكاتاً استباقياً".

ويعد تنوع أولئك المعارضين المستهدفين أمراً لافتاً للنظر، إذ يتضمنوا عشرات النخب الدينية المحافظة، بالإضافة إلى شخصيات ذو عقلية تقدمية مثل الهذلول. وأشارت زيادين إلى أنّه على الرغم من استمرار الدولة في استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لتبرير حملات الاعتقال، كان اعتقال الهذلول وعدد من المعتقلين الآخرين في مايو/أيار من بين أكثر الحملات عدوانية التي شهدتها البلاد حتى الآن. وقالت: "لقد شاهدت في هذه القضية حملة تشهير نشطة تربط هؤلاء الناشطين بحكومات أجنبية، خاصة قطر. كان أمراً غير مسبوق أن تُنشر وجوه نساء مصحوبة بكلمة "خائن" على الصفحات الأولى من وسائل الإعلام. هذا أمرٌ خطر ووصمة عار. يبدو الأمر وكأنّه دفعة لإنهاء حياتهم المهنية في النشاط السياسي أو إبقائهم في السجن لفترة طويلة جداً". ومع ذلك، لم تُقدّم أي أسباب في حملات اعتقال أخرى، إذ اختفى المحتجزون ببساطة بين طيات نظام العقوبات المبهم. وقالت زيادين إنّ مثل هذه الحالات في ازدياد. وقد أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش في وقتٍ سابق من العام الجاري بحدوث زيادة سريعة في نسبة الاعتقالات التعسفية في السعودية، في ظل وقوع أكثر من 2000 حالة اعتقال جديدة بين عامي 2014 و2018.

وقد أدى هذا الشعور الجديد بقابلية التعرّض للاعتقال إلى وقف أي حركة شعبية للإصلاح. وقالت إحدى الناشطات التي تعيش حالياً في الخارج: "قضى الناس سنواتٍ وهم يبنون ببطء زخماً حول قضايا متعلقة بالحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية. لكن في الوقت الحالي، يبدو أنّ هذا قد سُحق تقريباً. هذا مُحبط جداً. لقد أصبحت التكلفة باهظة للغاية بالنسبة لمعظمنا، هناك شعور بأنّ أي شيء يمكن أن يحدث إذا قررت الحكومة استهدافك. نرى جماعات حقوق الإنسان تشير بإصبع الاتهام إلى

السعودية بعد كل عملية اعتقال، لكن لا شيء يحدث. وما زالت السعودية حتى الآن تحتفظ بمقعدها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فلماذا ستتغير الحكومة بدون ضغوط خارجية؟".

ومع ذلك، هناك من يدافع عن هذا النهج الحكومي القمعي. إذ أعرب العديد من السعوديين، في محادثات خاصة، عن تأييدهم حملات الاعتقال الجماعية للمحافظين الدينيين وحملة التطهير المزعومة التي تشنها الدولة ضد الفساد. وقال أحد المصرفيين البالغ من العمر 31 عاماً: "أعني أنه إذا لم يكن ابن سلمان قد تخلص من رجال الدين هؤلاء قبل السماح للنساء بقيادة السيارة، على سبيل المثال، كان تويتر سيعج بالفوضى". وأضاف المصرفي السعودي، الذي كان حديثه الحماسي يترنح بين اللغتين العربية والإنكليزية: "يجب أن يأتي هذا النوع من التغييرات بأوامر عليا. فإذا انتظرنا أن يكون المجتمع جاهزاً من تلقاء نفسه، ما كنا لنشهد أبداً قيادة النساء، ولم نكن لنشهد أبداً كل هذه التغييرات. فقبل بضع سنوات، لم يكن بإمكانني أبداً الجلوس مع صديقة كهذا على الملا"، مشيراً إلى قاعة المقهى الذي حاورته فيه بجدة، حيث كان يجلس أمامي مرتدياً الثوب الأبيض السعودي التقليدي وساعة رياضية من طراز أبل. كان حولنا عدة مجموعات مختلطة من الشباب السعودي مُتَّكِنين على طاولات بيضاوية مكنظة بالقهوة المُتَّلَّجة. وقال: "كنا سنشعر بالذعر من الشرطة الدينية. لكن الآن، تتغير الأمور تقريباً يوماً بعد يوم. وصحيحٌ أنَّ الأمر مربك بالنسبة لنا، لكنه أيضاً مثير للغاية".

لا يمكن إنكار أن بعض السعوديين، بما في ذلك العديد من النساء، يتمتعون الآن بحقوق وامتيازات أكبر من التي تمتعوا بها في التاريخ الحديث. لكن لا يمكن كذلك إنكار أنَّ الكثيرين يجهلون تماماً حملات الهجوم والقمع التي تشنها الدولة ضد الناشطين، حسبما ذكر مصدر صحفي سعودي. إذ قال: "معظم هذه الاعتقالات لا تُعلن. وعندما تفعل السلطات ذلك، فإنَّ كلمة "خائن" أو الإشارة إلى المعتقلين بأنهم عملاء لحكومات أجنبية يكفيان لإخافة الناس من الخوض في الأمر". وأضاف المصدر أنَّ الوجود القوي للدولة مؤخراً في الحياة السعودية يزيد من تثبيط الناس من التحدُّث في السياسة، قائلاً: "هناك تناقض الآن، فالناس أصبحوا أكثر حرية من الناحية الاجتماعية - إذ يمكنهم الذهاب إلى دور العرض والاختلاط مع الجنس الآخر في بعض الأماكن - لكنهم صاروا أكثر خوفاً من أي وقت مضى من التعبير عن رأيهم تجاه الحكومة، خاصةً بشأن الحرب على اليمن - حيث يخوض تحالفٌ تقوده السعودية حرباً وحشية مستمرة منذ ثلاث سنوات تعرَّضت لانتقاداتٍ شديدة. ثمة ضغوط جديدة يجب عليك تحمُّلها لتكون شخصاً وطنياً. هناك شعور بأن الأمور حساسة للغاية في الوقت الحالي. وإذا طرحت مواضيع سياسية، سترى الجميع صامتين".

خارج المملكة، يحاول بعض السعوديين تعزيز المقاومة. إذ تعمل مجموعة من طلاب الجامعات وناشطون منفيون وأكاديميون ومُدُونون ومدافعون عن حقوق الإنسان على إبقاء قضايا القمع السياسي محل سمع المجتمع الدولي ونظره. وقال أحد المُنظمين من منفاه الاختياري: "علينا إعادة تعريف معنى النجاح بالنسبة للناشطين في الوقت الحالي. تشن الحكومة معركة علاقات عامة، لذلك نحاول فعل الشيء نفسه. نحاول جعل وسائل الإعلام الغربية وزعماء العالم يشاهدون ما يحدث لحقوق الإنسان هناك لوضع بعض الضغط على بن سلمان". وتمثل هذه القلة العنيدة، من نواحٍ عديدة، آخر سردٍ مهم مصاد للصورة التي يبثها ابن سلمان للتقدم الديمقراطي المزعوم.

ويثير وجودهم في الخارج أيضاً قضية فرصة النظام الضائعة. فبطرد تعددية الآراء وعمليات القمع الاستباقي للمعارضة، تحرم السعودية نفسها من إبداع الكثير من مواطنيها ونشاطهم. وعلى المستوى الداخلي أيضاً، تُشكّل حملات القمع العدوانية خطورة كبيرة؛ فلتحقيق التحول الوطني الذي تسعى إليه السعودية، تحتاج إلى المشاركة المخلصة الكاملة من جانب الكمّ الهائل من شبابها، الذي يُمثّل جيلاً قد يُطفأ حماسه أو يتعرض للإقصاء بسبب إجراءات الحكومة القمعية.

ومع ذلك، تبدو الحكومة حتى الآن غير قلقة من الانتقادات وتتمتع بحصانة نسبية في أعقاب كل حملة قمع. فبعد موجة خاطفة من الاهتمام عقب اعتقال الهذلول وآخرين في مايو/أيار 2018، تضاءل الاهتمام الدولي بمثل هذه القضايا ولم تجذب الاعتقالات اللاحقة سوى اهتمام ضئيل. وفي أحد الاستثناءات، أخذت حكومة كندا على عاتقها مهمة انتقاد الحكومة السعودية علناً في أوائل أغسطس/آب عقب حملة اعتقالات شملت سمر بدوي ونسيمة السادة. ومنذ ذلك الحين، تبادل البلدان سلسلة من الإجراءات الانتقامية الصارمة على نحو متزايد، لكنّ الحكومة السعودية ما زالت تأبى الاعتذار. وقالت هالة الدوسري الزميلة في معهد رادكليف بجامعة هارفارد في مقابلة هاتفية: "ما دام محمد بن سلمان يحظى بدعم قوى عالمية مثل الولايات المتحدة والإمارات وإسرائيل، فلا أعتقد أنّه سيتغير". وأضافت بصوتٍ حازم لكنّه متوتر: "ومع ذلك، يشعر بعض الناشطين وحلفاؤهم بأنّه يجب عليهم الاستمرار في فعل كل ما بوسعهم".

ومن جانبه، يشكك رامي خوري أيضاً في فرص نجاح الناشطين، لكنّه أوضح أنّ تقلبات سلطة محمد بن سلمان تترك الكثير من الأشياء مفتوحة للتساؤل. وقال: "من الصعب التحدث عمّا يمكن أن يفعله بن سلمان؛ فهو، مثل ترمب، جريء للغاية، لكنّه قليل الخبرة ويمتلك الكثير من السلطة. لذا لا يُمكن الإجابة بعد على تساؤل أي نوع من المعارضة يمكن أن يظهر، لاسيما داخل المملكة. من المُرجّح ألا يكون هناك أي معارضة. على الصعيد التاريخي، تأقلم الكثير من الناس مع السلطويين

ويمكنهم الاستمرار في قبول ذلك، خاصةً إذا لم تُرتكب فظائع وحشية جماعية وإذا لُبِّيت احتياجاتهم اليومية الأساسية وتحسّنت".

يتوقف مستقبل ابن سلمان بصورةٍ متزايدة على نجاح أجندته الاقتصادية أو فشلها، وقد يكون هذا هو الحال أيضاً بالنسبة لمستقبل التعبير السياسي في المملكة. إذ قال المصدر الصحفي السعودي: "هناك بعض الأمل في الوقت الحالي وبعض الاستعداد لقبول بن سلمان وأتباعه، حتى لو كان هناك شعور بأنه استبدادي لأنّ الناس يأملون أن يستطيع تحسين رفاهيتهم المالية وجودة حياتهم".

بيد أنّ الوقت يمضي، والبعض بدأ في التشكيك في قدرة ولي العهد على الوفاء بوعوده العظيمة العديدة. وهناك شكوك جدّية بالفعل في إمكانية تنفيذ المكونات الرئيسية لخطة الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك الطرح الأولي العام لشركة أرامكو السعودية للنفط. وقال الصحفي السعودي: "إذا شعر الناس بعد بضع سنوات من الآن بأنّ الوضع الاقتصادي لم يتغير أو أصبح أسوأ، فإنّهم قد يصبحوا أقل استعداداً لقبول بن سلمان". ووافق خوري على ذلك الرأي قائلاً إنّ "الإصلاحات الاجتماعية -مثل الحفلات الموسيقية والسماح للنساء بالقيادة- أثارت حماسة الناس وصرفت انتباههم لفترة من الوقت. لكن في النهاية، لا يعيش الإنسان بالخبز والحفلات فقط. يريد البشر أن يكونوا بشراً. يريدون الوصول إلى كمال الحياة، وأن يكون لهم صوت ورأي في شؤون حياتهم الخاصة وأن يُحترّموا".

وفي هذه الأثناء، إذا استمرّت الحكومة في قمع كل المعارضة، فقد تجد نفسها مرفوضة من جانب نفس الجماهير الغربية التي تأمل في استمالتها. وقالت هالة الدوسري: "محمد بن سلمان يضر نفسه في المقام الأول بملاحقة المجتمع المدني بهذه الطريقة العدوانية. ربما لم يكن العالم الغربي يهتم عند اعتقال رجال الدين فقط. لكنّ اعتقال النساء والمسنيين والأكاديميين المؤقّرين، الذين لم يتركبوا أعمالاً عنيفة، يتناقض مباشرةً مع خطابه عن التحديث والانفتاح. إنّه لا يستطيع منع كل من يريد انتقاده لأنّ العالم لم يعد يسير بهذه الطريقة. وحتى لو سجن كل الناشطين، فلقد بدأوا بالفعل عملاً سيستمر ولا يمكن إيقافه".

- هذا الموضوع مترجم عن صحيفة [The Intercept](#) الأميركية.

تمت الترجمة بواسطة فريق تمام. المترجم: سالي رشدي وشيماء محمد. للتواصل:

[tamam.translation@gmail.com](mailto:tamam.translation@gmail.com)